النزاهة تُصدر أمراً قضائياً بإستقدام محافظ بابل

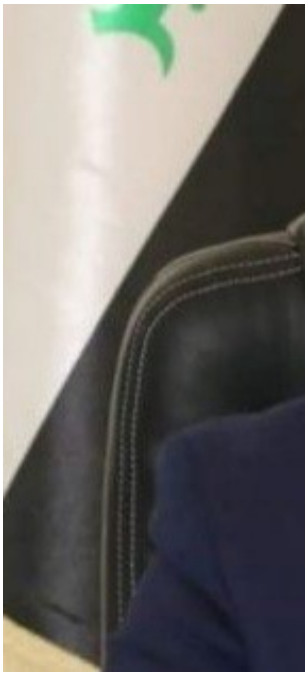

كشفت هيئة النزاهة الإتحادية ،اليوم الأحد، عن صدور أمر استقدام بحق محافظ بابل ، لإرتكابه عمداً مايخالف واجباته الوظيفية.

وذكرت دائرة التحقيقات في معرض حديثها عن القضيّة التي حقّقت فيها وأحالتها إلى القضاء، بحسب بيان، ان: "محكمة تحقيق الحلّة المُختصّة بالنظر بقضايا النزاهة أصدرت أمر استقدامٍ بحقّ مُحافظ بابل الحالي، على خلفيّة قيام اللجنة المركزيّة المُؤلّفة برئاسته بإدراج قطع أراضٍ تجاريّةٍ ومُتميّزةٍ ضمن محضر الاستبدال الخاصّ بالقطع السكنيّة المُخصّصة لشريحة الشهداء والجرحى".

وأضافت، ان: "اللجنة المُؤلّفة ضمّت، إضافة إلى المُحافظ، كلاً من مُعاون المُحافظ لشؤون البلديّات ومُدير بلديّة الحلة ومسؤول الأملاك فيها"، موضحا ان "أمر الاستقدام صدر عن محكمة تحقيق الحلة المُختصّة بنظر قضايا النزاهة، استناداً إلى أحكام المادّة (331) من قانون العقوبات".

و كانت هيئة النزاهة أعلنت في الرابع من كانون الثاني الماضي، صدور أمر استقدام لمحافظ بابل، على خلفيّة التحقيق في قضيّة تعيين مئات الأجراء اليوميين بصورةٍ مخالفةٍ للتعليمات.